

## الدرس 114 العمل بالدلائل المتعارضين أولى من إلغاء أحدهما

حسن بخاری

قال وان العمل يعني والاصح يشير ايضا الى خلاف سيأتي ذكره. متى تقابل الدليلان على سبيل التعارض او التعادل. فالعمل بالتعادل

00:00:00 -

ولو من ووجه كيف العمل بهما بالجمع بينهما. قال ولو من ووجه اولى من الغاء احدهما. يعني الجمع مقدم على الترجيح باختصار لأن الترجح ماذا ستعمل نعم ستعملوا باحد الدليل وتلغي الآخر وكذلك النسخ هو عمل باحد الدليل والغاء في الآخر. قال القاعدة هنا التي يقررها الجمهور - 00:00:25

00:00:25 - يقررها الجمهور

بالمعارضين ولو من وجه اولى من الغاء احدهما. سواء كان الالغاء بالترجح او بالنسخ اذا هذا هو المسلك الاول هذا الذي قلت لك  
كان ينبغي ان يقدمه المصنف اذا تعارض دليلان فالخطوة الاولى في فك هذا التعارض الظاهر في نظر المجتهد هو العمل على -

00:00:53

الجمع بين الدليلين بان يتبعه الحكم فيثبت بعضه كذلك وينفي الآخر. او يتعدد فيثبت بعضه كذلك وينفي الآخر. او ان يعم فيوزع وهذا امثلته كثيرة متعددة المقصود هنا ان يبحث المجتهد عن وجه يجمع فيه بين الدليلين من غير - 00:01:16 الحاجة الى ترجيح فيلغي احد الدليلين. قال ولو من وجه بان تجعل دلالة احد النصين على معنى والآخر على معنى اخر لا عدو ولا هامة ولا طيرة ولا صفر ينفي العدو - 00:01:39

امثلته كثيرة متعددة المقصود هنا ان يبحث المحتهد عن وحه يجمع فيه بين الدليلين من غير - 16:00

وفي حديث الابيل يقول فمن اعدى الاول يثبت العدوى وينفيها اذا اردت ان تنظر فالخطوة الاولى حاول ان تجد جوابا ممكنا للجمع  
تجمع به بين النصوص فتحمل هذا على معنى وهذا على معنى - 00:01:53

وبالتالى تأتى لك الجمع بينهما ولو من وجہ تقول قوله لا عدوی اراد ان ينفي صلی الله علیه وسلم ما كانت تعتقده العرب من تأثیر  
الاسباب بذاتها وقوله فمن اعدى الاول يشير الى ما جعله الله في خصائص الاشياء من سنن الله في خلقه وطبعاته الامر امر خاصية

العدوی - 00:02:11

00:01:53 تجمع به بين النصوص فتحما، هذا على معنى، وهذا على معنى -

ورد اثبات امر محسوس وانه سبب من الاسباب التي جعلها الله. فالذى اثبته شيء والذى نفاه شيء. نفى التأثير الذاتي واثبت السببين فاثبت سببا ونفى التأثير الذاتي جواب معقول وقس على ذلك عدد من النصوص التي يمكن ان يجمع فيها بمثل هذا الجمع فانت تبقي الدليلين: اذا القاعدة - 00:02:34

الدليلين.. اذا القاعدة - 00:02:34

هي ان العمل بالدلائل يعني بالجمع بينهما ولو من وجه اولى من الغاء احدهما كما قال هنا المصنف رحمة الله تعالى صور العمل بالدلائل كثيرة واحدة منها الجمع بالتخصيص ان يجعل احد الدلائل عاما وتحصى الاخر منه. الجمع بالتقيد الجمع باختلاف المحل باختلاف الحال. الجمع بالخصوصية يعني بخصوص - 00:02:59

درء هذا التعارض الظاهري بين ادلة الجمهور يقدمون هذا وخالف من - 00:03:25

الحنفية الحنفية يجعلون الخطوة الاولى في التعارض بين الاadle العمل بالترجح النظر الى المرجحات مباشرة ومخذهم في ذلك ان الدليل المرجوح في مقابل الراجح لن يعد دليلا فلا وجه للجمع بينه وبين الراجح انت هكذا لا تجمع بين دليلين تجمع بين دليل وعدم دليل - 00:03:43

00:03:43 - دلیل

وهذا ليس جمعا بين دليلين فهمت؟ يقولون اذا ترجح احد الدليلين على الآخر باي وجه من وجوه الترجيح وجب عليك ان تترك المرجوح فلو اخذته وعملت به وجمعته مع الراجح فقد جمعت بين دليل وما ليس - [00:04:14](#)

وهذا خطأ متى نلجم الى الجمع؟ يقول اذا ما استطعنا الترجح ووقفنا امام التصين والدليلين امامنا ولم نستطع الترجح عندئذ نجمع هذا مسلك اختص به الحنفية ويبداون بالترجح قبل امكان الجمع - [00:04:34](#)

والأخذ هذا دقيق جدا والجواب عنه لما يقولون ان المرجوح لم يعد دليلا في مقابل الراجح فالعمل به ليس عملا بالدليل يقال هذا اذا افترضنا اعمال الترجح ونحن نفترض ان المسألة قبل ان ترجح - [00:04:53](#)

فهذا فد المرجوح دليليته لما رجحت الراجح عليه ونحن نمنع ذلك نمنع ترجح الاخر عليه وبالتالي دليليته باقية. فالجمع بينه وبين الراجح لا يزال عملا بالدليلين معا هذه المسائل يا اخوة هي واحدة من امهات المسائل التي وقع فيها الخلاف بين الحنفية والجمهور - [00:05:10](#)

وللحقيقة ان مثل هذا المسلك يثمر فروعا فقهية كثيرة. سيختلف فيها مسلك الحنفية في في تقرير الاحكام. عن مسلك الجمهور انه متى بدأ تعارض يعمل الحنفية الترجح والجمهور يقولون وجدنا مسلكا للجمع فهو اولى من الترجح وينشأ عن ذلك خلاف - [00:05:36](#)

لا يخفى وبالتالي فهذه واحدة من المسائل. قال المصنف ولو سنة قابها كتاب وهذا صحيح. يعني عند عندما ننظر الى الجمع لن نفرق بين حديث واية اذا امكن الجمع لا تقل لي ان الاية دائما مقدمة. لان الله عز وجل جعل القرآن مقدما - [00:05:56](#)

وحيث معاذ لما بعثه الى اليمن قال اعمل بكتاب الله قال فان لم تجد ورتك ذلك اعلم ما في الحديث من من اشكال ومن يقول ان السنة مقدمة لا يصح له ان يستدل بقوله تعالى وانزلنا اليك الذكر لتبيين للناس ما نزل اليهم - [00:06:16](#)

ليس الصواب ان تعمد الى ترجح الآيات مطلقا وتقديمها على الاحاديث او العكس الواجب الجمع بينهما والجمع بينهما يجعلك تنظر في الادلة على انها مصدر للتشريع كتابا كانت او سنة فيعمل بالجمع بينهما. نعم - [00:06:33](#)

ولا يقدم الكتاب على السنة ولا السنة عليه خلافا لزاعميها لزاعميها. نعم. خلافا. احسن الله اليكم خلافا لزاعميها. نعم. وهذا الذي اشرت اليه قبل قليل - [00:06:52](#)